

٤٦/٢٢١ - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الف

إن الجمعية العامة ،

إذ تسلّم بالتزامات الدول الأعضاء ، بموجب المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، بتحمل نفقات المنظمة حسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة ،

وإذ تضع في اعتبارها المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ،

١ - تقرر أن يكون جدول الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادلة للأمم المتحدة لسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ كما يلي ، ما لم تتوافق الجمعية العامة قبل ذلك على جدول جديد بناءً على توصية من لجنة الاشتراكات ، إذا أوصت اللجنة بذلك وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية ، على أساس تغيرات كبيرة في القدرة النسبية على الدفع ، آخذة في الاعتبار ، عند الاقتضاء ، البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء وأو عمل اللجنة الجاري بشأن المنهجية وفق ما هو مطلوب في القرار ٤٦/٢٢١ باء أدناه :

النسبة	الدولة العضو
٩٤١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
١٠٠	أنيوبيا
٥٧	الأرجنتين
٠٠١	الأردن
١٩٨	اسبانيا
١٥١	استراليا
(٨٥)	استونيا
٢٣	اسرائيل
٠٠١	أفغانستان
٠٣	اكوادور
٠١	اليابان
٨٩٣	المانيا
٢١	الامارات العربية المتحدة

(٨٥) ستحدد لجنة الاشتراكات في دورتها الثانية والخمسين معدلات الأنصبة المقررة لجمهوريات استونيا ولاتفيا ولituانيا . آخذة في الاعتبار نتائج الدراسة التي يجريها حالياً صندوق النقد الدولي . وسوف تخسم معدلات الأنصبة المقررة من المعدل الذي كان مقرراً على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وهو ٩٤١ في المائة ، وستتحقق باثر رجعي على أنصبة الدول الأعضاء الثلاث لاغراض الفقرة (ب) أدناه . لعام ١٩٩١ وطيلة مدة سريان الجدول .

- ٢ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
- ٣ - الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٢ - ١٩٩٣
- ٤ - تخطيط البرامج
- ٥ - الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة
- ٦ - حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة
- ٧ - تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
- ٨ - وحدة التفتيش المشتركة
- ٩ - خطة المؤشرات
- ١٠ - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
- ١١ - مسائل الموظفين
- ١٢ - النظام الموحد للأمم المتحدة
- ١٣ - نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
- ١٤ - تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم
- ١٥ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ١٦ - التعيينات ملء الشواغر في هيئات الفرعية والتعيينات الأخرى

باء - برنامج العمل لسنة ١٩٩٣ (٨٤)

- ١ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعى المسابات
- ٢ - الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٢ - ١٩٩٣
- ٣ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٤ - ١٩٩٥
- ٤ - الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة
- ٥ - حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة
- ٦ - وحدة التفتيش المشتركة
- ٧ - خطة المؤشرات
- ٨ - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
- ٩ - تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم
- ١٠ - الجوانب الإدارية المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم

(٨٦) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ـ التعيينات ملء الشواغر في هيئات الفرعية والتعيينات الأخرى

(٨٤) سيستكمل برنامج العمل لسنة ١٩٩٣ في سنة ١٩٩٢ ، مع مراعاة المقررات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

النسبة المئوية	الدولة العضو	النسبة المئوية	الدولة العضو
٠٠١	جزر مارشال	٠٠١	أنغيلا وبر بودا
٠٢٤	الجماهيرية العربية الليبية	٠٦٦	اندونيسيا
٠٠١	جمهورية أفريقيا الوسطى	٠٠١	أنغولا
٠٠١	جمهورية ترانسنيستريا	٠٠٤	أوغندا
٠٠٢	الجمهورية الدومينيكية	٠٠١	أوغندا
٠٠٤	الجمهورية العربية السورية	١١٨	أوكرانيا
٠٦٩	جمهورية كوريا	٧٧٧	ایران (جمهورية - الإسلامية)
٠٠٥	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠١٨	ايرلندا
٠٠١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠٣	ايسلندا
٠٤٠	جنوب إفريقيا	٤٢٩	ايطاليا
٠٠١	جيبوتي	٠٠١	بابوا غينيا الجديدة
٠٦٥	الدانمرك	٠٠٢	باراغواي
٠٠١	دومينيكا	٠٠٦	باكستان
٠٠١	الرأس الأخضر	٠٠٣	البحرين
٠٠١	رواندا	١٥٩	البرازيل
٠١٧	رومانيا	٠٠١	بربادوس
٠٠١	زانزيبير	٠٢٠	البرتغال
٠٠١	زامبيا	٠٠٣	بروني دار السلام
٠٠١	زيمبابوي	١٠٦	بلغيكا
٠٠١	ساموا	١٣٠	بلغاريا
٠٠١	سان تومي وبرينسيبي	٠٠١	بلجيز
٠٠١	سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠٠١	بنغلاديش
٠٠١	سانت كيتس ونيفيس	٠٠٢	بنما
٠٠١	سانت لوسيا	٠٠١	بنن
٠٠١	سري لانكا	٠٠١	بوتان
٠٠١	السلفادور	٠٠١	بوتسوانا
٠١٢	سنغافورة	٠٠١	بوركينا فاصو
٠٠١	السنغال	٠٠١	بوروندي
٠٠١	سوازيلند	٤٤٧	بولندا
٠٠١	السودان	٠٠١	بوليفيا
٠٠١	سورينام	٠٠٦	بيرو
١١١	السويد	٠٣١	بيلاروس
٠٠١	سريلانكا	١١٠	تايلند
٠٠١	سيشيل	٠٢٧	تركيا
٠٠٨	شيلي	٠٠٥	ترنيداد وتوباغو
٠٠١	الصومال	٠٠١	تشاد
٠٧٧	الصين	٥٥٥	تشيكوسلوفاكيا
٠١٣	العراق	٠٠١	تونس
٠٣٠	عمان	٣٠٣	جامايكا
٠٠٢	غابون	٠٠١	الجزائر
٠٠١	غامبيا	١٦٠	جزر الهماء
٠٠١	غانا	٠٠٢	جزر سليمان
٠٠١	غرينادا	٠٠١	جزر القمر
٠٠٢	غواتيمالا	٠٠١	

٢ - تقرير أيضاً:

(أ) تقوم لجنة الاشتراكات ، وفقاً لل المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في عام ١٩٩٤ ، أو قبل ذلك على التوالي المبين في الفقرة ١ أعلاه ، بإعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة الوارد في الفقرة ١ أعلاه ، عندما يقدم تقرير إلى الجمعية لتنظر فيه في دورتها التاسعة والأربعين :

(ب) تدفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية جزر مارشال التي أصبحت دولاً أعضاءً في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، اشتراكاً عن السنة التي قبلت فيها عضويتها ، بمعدل ٥٠٪ و٦٩٪ و١٪ في المائة على التوالي . وتدفع جمهوريات استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا التي أصبحت أيضاً دولاً أعضاءً في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، اشتراكاً عن السنة التي قبلت فيها عضويتها بمعدل ٣٠٪ من المعدلات التي ستحدها لجنة الاشتراكات في دورتها الثانية والخمسين . ويعدل اشتراك كلِّ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا بتسعة الرسم الشامل الذي دفعته كلِّ منها للاشتراك في أنشطة الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بوصفها دولة غير عضو . وتؤخذ اشتراكات الدول الأعضاء الجديدة في الاعتبار

النسبة المئوية	الدولة العضو
١٠٠%	غيانا
٩٩%	غينيا
٩٨%	غينيا الإستوائية
٩٧%	غينيا - بيساو
٩٦%	فانواتو
٩٥%	فرنسا
٩٤%	الفلبين
٩٣%	فنزويلا
٩٢%	فنلندا
٩١%	فيجي
٩٠%	فييت نام
٨٩%	قبرص
٨٨%	قطر
٨٧%	الكاميرون
٨٦%	كمبوديا
٨٥%	كشا
٨٤%	كوبا
٨٣%	كوت ديفوار
٨٢%	كостاريكا
٨١%	كولومبيا
٨٠%	الكونغو
٧٥%	الكويت
٧٤%	كينيا
٧٣%	لافيا
٧٢%	لبنان
٧١%	لختسان
٦٧%	لوكسمبورغ
٦٦%	ليبيريا
٦٥%	ليتوانيا
٦٤%	ليسوتو
٦٣%	مالطة
٦٢%	مالي
٦١%	مالزيا
٥٧%	مدغشقر
٥٣%	مصر
٥٨%	المغرب
٥١%	المكسيك
٥١%	ملاوي
٥١%	ملييف
٥٦%	المملكة العربية السعودية
٥٢%	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥١%	มองغوليا
٥١%	موراتانيا
٥١%	موريشيوس

باء

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن جدول الأنصبة المقررة ، ولاسيما القرارات ٢٤٧/٣٩ باء المؤرخ في ١٢ نيسان /أبريل ١٩٨٥ . و ٢٢٣/٤٣ باء المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨ . و ٤٥/٢٥٦ ألف وheim المؤرخين في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٠ ،

وقد نظرت في تقرير لجنة الاشتراكات^(٨٦) ،

وإذ تحيط علماً بالأراء المغرب عنها في اللجنة الخامسة خلال الدورة السادسة والأربعين^(٨٧) ،

وإذ تضع في اعتبارها الحالة الاقتصادية العسيرة التي يواجهها العديد من الدول الأعضاء ، لا سيما البلدان النامية ومن بينها أقل البلدان نمواً ،

وإذ تشير إلى أن هناك حاجة لإبقاء الصلة بين كل عنصر وعامل من عناصر وعوامل التنمية ، قيد الاستعراض ،

وإذ تدرك أن فترات الأساس الإحصائية الأقصر تعكس على نحو أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع وقت الدفع ،

وإذ تضع في اعتبارها أن فترات الأساس الإحصائية الطويلة تسوى بين التقلبات التي تحدث في حالات فردية في معدلات الأنصبة المقررة نتيجة تغيرات اقتصادية مفاجئة أو قصيرة الأجل ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن هناك صلة وثيقة بين طول فترة الأساس الإحصائية وبخطط الحدود ،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من لجنة الاشتراكات في الفقرة ٤ (أ) من قرارها ٢٥٦/٤٥ ألف أن تواصل أعمالها فيما يتعلق بخطط الحدود ، بهدف التقليل سريعاً من أي من آثاره التشويهية المفرطة ،

وإذ تدرك أهمية استخدام سعر صرف موحد في تحويل الدخل الوطني بالعملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة ،

وإذ تشير إلى ضرورة إجراء التعديلات الخاصة في الجدول الآلي للأنصبة المقررة استناداً إلى المعايير التي أقرتها الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٤٥/٢٥٦ ألف ،

١ - تؤكد من جديد ما يلي :

(٨٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١١ والإضافتان A/46/١١ و Add. ١ و ٢/Rev. ١ .

(٨٧) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والأربعون ، اللجنة الخامسة ، الجلسات ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ إلى ٤٢ و ٥٧ ، والتصويب .

بوضفيها إيرادات متنوعة في إطار البند ٢ - ٥ (ج) من النظام المالي للأمم المتحدة :

(ج) يطبق على اشتراكات الدول الأعضاء الجديدة لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ نفس الأساس المحدد لأنصبة المقررة للدول الأعضاء الأخرى ، عدا أنه في حالة الاعتداءات أو الحصص التي تتفق عليها الجمعية العامة لتمويل عمليات صيانة السلم ، تحسب اشتراكات هذه الدول بالتناسب مع السنة التقويمية ، وذلك حسب مجموعة المسترلين التي ترى الجمعية العامة وضعها في عدادها :

(د) وتحسب السلف المقدمة من الدول الأعضاء الجديدة لصندوق رأس المال المتداول ، بموجب البند ٥ - ٨ من النظام المالي للأمم المتحدة ، بتطبيق معدلات الأنصبة المقررة النافذة بالنسبة لعام ١٩٩٢ على المستوى المأذون به للصندوق : أما السلف المقدمة من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية جزر مارشال إلى صندوق رأس المال المتداول فتضاف إلى الصندوق ريثما تدرج معدلات الأنصبة المقررة للأعضاء الجدد في جدول يبلغ مجموعه ١٠٠ في المائة :

(ه) وعلى الرغم من أحكام البند ٥ - ٥ من النظام المالي للأمم المتحدة ، يخول الأمين العام أن يقبل ، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات ، جزءاً من اشتراكات الدول الأعضاء للأعوام التقويمية ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بعملات أخرى غير دولارات الولايات المتحدة :

(و) ووفقاً للبند ٩ - ٥ من النظام المالي للأمم المتحدة ، يطلب إلى الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والمشتركة مع ذلك في بعض أنشطتها المساهمة في نفقات المنظمة عن الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على أساس المعدلات التالية :

الدولة غير العضو	المتوسط	النسبة
تونغا	٠٠١
سان مارينو	٠٠١
سويسرا	١١٦
الكرسي الرسولي	٠٠١
موناكو	٠٠١
تاورو	٠٠١

وتمثل هذه المعدلات أساس حساب الرسوم السنوية الشاملة التي تحصل من الدول غير الأعضاء وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٤ باه المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩ .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١

(د) صيغة للخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، مع حد للدخل الفردي يعادل متوسط الدخل الفردي في العالم ، ونسبة تدرج تبلغ ١٠٠ في المائة :

(هـ) حد أدنى للمعدل قدره ١٠١٠ وحد أقصى له يبلغ ٢٥٠٠ في المائة :

(و) نهج إلغاء مخطط الحدود تدريجياً على مدى فترتين من فترات الجدول التي مدتها ثلات سنوات على أن يتضمن أيضاً أحکاماً تجنب إلى أقصى حد ممكّن تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية نتيجة لذلك :

٤ - تطلب إلى لجنة الاشتراكات أن تدرس السبل والوسائل الكفيلة بالإقلال إلى أدنى حد ممكّن من إمكانية تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية ، التي تستفيد من تطبيق مخطط الحدود ، في السنوات الست الأولى من فترة ما بعد الانتقال :

٥ - تقرر أنه لا ينبغي أن تتجاوز المعدلات الفردية لأقل البلدان نمواً مستواها الحالي ، أي ١٠٠ في المائة :

٦ - تطلب إلى لجنة الاشتراكات أن تتقدّم بالمعايير التي أقرّتها الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٤٥/٤٥ ألف للتعديلات الخاصة في الجدول الآلي وأن تقدم معلومات مفصلة عن جميع القرارات المتخذة في هذا الصدد؛ ومن المُسلّم به أن بقاء عملية التعديل الخاص يتوقف على توافر النقاط التي تقدمها الدول الأعضاء طوعاً :

٧ - تطلب أيضاً إلى لجنة الاشتراكات أن تواصل العمل على تحسين منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة في المستقبل ، وخصوصاً فيما يتعلق بما يلي :

(أ) تطبيق أسعار صرف معدلة حسب الأسعار؛

(ب) مفاهيم الدخل البديلة؛

(ج) إمكانية استخدام العوامل التي تأخذ في الحسبان حالة البلدان المنصفة بخصائص اقتصادية متميزة من قبل الخصائص المجملة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٢٣ بـاء؛

(د) الكوارث التي يتسبّب فيها الإنسان؛

(هـ) مشاكل البلدان المضيفة للأجئين؛

وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عما قامت به من أعمال في جميع هذه المجالات :

٨ - تطلب كذلك إلى لجنة الاشتراكات أن تضمّن تقاريرها إلى الجمعية العامة معلومات كاملة ومفصلة عن الاعتبارات التي تستند إليها قراراتها وتوصياتها :

(أ) أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة؛

(ب) أن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن يحدد على أساس بيانات يمكن الاعتماد عليها والتحقق منها ومقارنتها؛

(ج) أن منهجية تحديد جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن تبسط قدر الإمكان لجعلها أكثر وضوحاً وبياناً بمروّر الوقت؛

٢ - ترى ، من حيث المبدأ ، عملاً بالفقرة ١ أعلاه ، أنه ينبغي :

(أ) إلغاء مخطط الحدود تدريجياً؛

(ب) أن تكون صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض جزءاً أساسياً وتلقائياً من آلية التعديل؛

(ج) إجراء تسوية الدين على أساس بيانات يمكن الاعتماد عليها والتحقق منها؛

٣ - تطلب إلى لجنة الاشتراكات أن تقدم ، في سياق عملها الجاري فيما يتعلق باستعراض المنهجية ، تعليقات وتحليلات ، وعند الاقتضاء ، توصيات بشأن التغيرات الممكنة في المنهجية الحالية على أساس العناصر التالية ، وأن توفر جداول توضيحية بشأنها ، وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين استناداً لذلك :

(أ) فترة أساس إحصائية مدتها عشر سنوات؛

(ب) تطبيق أسعار صرف موحدة وفقاً للمعايير التالية :

١' أسعار الصرف المأخوذة من صندوق النقد الدولي بالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي هي أعضاء في الصندوق؛

٢' أسعار الصرف المستندة إلى مشورة تقنية من صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الصندوق؛

٣' أسعار الصرف المعول بها في الأمم المتحدة بالنسبة للدول الأعضاء التي لا ينطبق عليها المعيار الواردان في ١' و ٢'؛

٤' ينبغي للجنة الاشتراكات أن تقدم توضيحات مفصلة لأسعار الصرف التي لا تستند إلى أي معيار من المعايير الواردة في الفقرات من ١' إلى ٣' أعلاه؛

(ج) الدخل المعدل حسب الدين كما اقترحت لجنة الاشتراكات في الفقرة ٣٩ من تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين (٨٨)؛

دال

إن الجمعية العامة

١ - تطلب إلى لجنة الاشتراكات أن تبحث على النحو المناسب السبيل التي يمكن بموجبها تحسين المنهجية الحالية ، آخذة بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود في اللجنة الخامسة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن قابليتها لقياس الكمي :

٢ - تطلب أيضاً إلى لجنة الاشتراكات أن تقدم نُهجاً بديلاً وأن تقدم ملاحظاتها فيما يتعلق بجدول نموذجي مستخدم فيه فترة أساس إحصائية مدتها عشر سنوات ، ويمكن التوصل إلى هذا الجدول عن طريق توزيع متوسط الدخل القومي المرجح بالنصيب الفردي من الدخل القومي ، ويليه حسابه تطبيق معدل المدين الأدنى والأعلى اللذين سيدرسان في الدورة السابعة والأربعين ، وتطلب كذلك إلى اللجنة أن تنظر ، حسب الاقتضاء ، في مسألة الانتقال من المنهجية الحالية إلى منهجة بديلة على مدى فترة من الزمن في حال قيام الجمعية العامة باتخاذ قرار من هذا القبيل .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود لجنة الاشتراكات بالتسهيلات التي تحتاجها للاطلاع بأعمالها ، بما في ذلك توفير المساعدة التكميلية ، إذا لزم الأمر .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

جيم

إن الجمعية العامة ،
إذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٥٦ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ ،

١ - تطلب إلى لجنة الاشتراكات أن تعقد جلسات إعلامية في دوراتها العادية التي تعدد خلالها جداول الأنصبة المقروءة ؛

٢ - تطلب إلى الأمانة العامة أن تتيح للدول الأعضاء ، بناءً على طلبها ، المعلومات والوثائق ذات الصلة التي توجد تحت تصرف لجنة الاشتراكات .

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١